برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

المشروعات المعروضة على المجلس ليجيزها

البند 9 من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/9-B/6
19 September 2002
ORIGINAL: ENGLISH

المعونة الغذائية لعملية الإغاثة الممتدة و الإنعاش في الصومال

المعونة الغذائية لعملية الإغاثة والإنعاش في الصومال

عدد المستفيدين:	**2 899 754**
إناث:	**1 616 220**
ذكور:	**1 283 534**
مدة العملية:	ثلاث سنوات (من 2003/1/1 حتى 2005/12/31)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	48 041 251 دولارا
تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج**:	11 251 788 دولارا

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية (ODK) Ms J. Lewis

كبير موظفي الاتصال (ODK): Ms.E. Larsen رقم الهاتف: 066513-2103

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

الصومال مصنفة في عداد بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وأسفر انهيار الحكومة في شهر يناير/كانون الثاني 1991 عن التنازُع على السلطة بين الفئات المتنافسة، وتدمير البنية الأساسية الاقتصادية والزراعية للبلد. وتواجه الصومال، التي ظلت من دون حكومة مركزية لمدة تزيد على عقد من الزمن، بعضاً من أسوأ الأحوال الإنسانية في العالم.

يقدَّر الرقم القياسي للتنمية البشرية في الصومال بنحو 0.284، بينما قُدِّرَ الناتج المحلي الإجمالي بنحو 750 دولاراً أمريكياً للفرد في عام 2001 (وهذا يشكل تحسُّناً طفيفاً عما كان عليه في السنوات السابقة، وإن كان الدخل القومي للفرد ما زال 200 دولار أمريكي في السنة). ويأتي الترتيب العالمي للصومال في المرتبة 161 من بين 163 بلداً مدرجاً في دليل الأرقام القياسية للتنمية البشرية. يقدر عدد سكان الصومال بنحو 6.38 مليون نسمة، وهي تعاني سوء تغذية مزمناً وحاداً، تبلغ نسبته الإجمالية 17 في المائة. وقد تضررت قدرة الصومال على إطعام سكانها إلى حد بعيد بسبب مزيج من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجفاف والفيضانات، واضطرابات أهلية طال أمدها، مما دمر الموارد الإنتاجية. وفي عام 2001، قُدِّرَ إجمالي الناتج القومي من محاصيل الحبوب بنحو 000 267 طن متري، وهذا يعبر عن توفُّر الحبوب لا عن إمكانية الوصول إليها وذلك بسبب انعدام الأمن ورداءة مرافق التسويق. والآن يواجه نحو 000 700 نسمة نقصاً خطيراً في الأغذية على الرغم من جودة محصول ديسمبر/كانون الأول 2002 (**الداير**) في بعض أنحاء الجنوب

وترمي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إلى الإسهام في تحسين الأمن الغذائي للأسرة في الصومال بوجه عام. وأهداف العملية هي: (أ) توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للفئات الضعيفة بتقديم معونة غذائية كافية؛ (ب) تحسين الحالة التغذوية للفئات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال؛ (ج) دعم السكان الضعفاء بإيجاد أصولٍ وموارِدَ منتجةٍ تمكنهم من تحسين أسباب معيشتهم.

سيخصص نحو 40 في المائة من المساعدة الغذائية لعمليات الإنعاش، بينما يخصص 60 في المائة لتقديم إغاثة الطوارئ والتغذية الانتقائية. ويوجد 70 في المائة من المستفيدين المستهدفين في الجنوب و 30 في المائة في الشمال الغربي والشمال الشرقي.

تهدف عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه إلى معالجة ما جاء في توصيات بعثة التقييم التي أوفِدَت في شهر يوليو/تموز 2001. وقد صُمِّمَت العملية باستخدام إطار منطقي، وهي تشمل تعديلات بزيادة الحصة الغذائية اليومية البالغ مقدارها 2100 سعر حراري لكل شخص يتلقى إغاثة في حالة طوارئ. وقد جُمِعَت البيانات لأغراض الرصد والتقييم وسوف تُستخدَمُ لتقييم أداء الأنشطة وأثرها على حياة المستفيدين.

تتوخى عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مشاركة أكبر من جانب النساء في كل أنشطة برنامج الأغذية العالمي. وسيعمل **البرنامج** مع المجموعات النسائية في إدارة الأغذية والأموال، وسوف تُصمَّمُ المشاريع لفائدة النساء مباشرة. وستعطى الأولوية للمشاريع التي تترك أثراً على الاحتياجات العملية والاستراتيجية للنساء.

مشروع القرار

يقر **المجلس** عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش للصومال 10191 – المعونة الغذائية لعملية الإغاثة والإنعاش في الصومال (WFP/EB.3/2002/9-B/6).

السياق والإطار المنطقي

نظرة عامة على الأزمة

1- الصومال مصنفة في عداد أقل البلدان نموا، ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من العجز الغذائي. وأدى عدم وجود حكومة مركزية، وسنوات الحرب والصراع، إلى تدمير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبنى الأساسية الاجتماعية-الاقتصادية، وقطاعات الإنتاج، وأوجدت حالة بائسة أرغمت الصوماليين على الهجرة بأعداد كبيرة بحثاً عن أحوال معيشية أفضل. ويُعتقد أن مليونين آخرين من السكان أصبحوا مشردين داخليا[1].

2- في هذا الوضع السياسي الهش تواجه الصومال بعضاً من أسوأ الأحوال الإنسانية في العالم. ويقدر تقرير التنمية البشرية لعام 2001 الرقم القياسي للتنمية البشرية في الصومال بـ 0.284. ومع أن هذا يشكل تحسُّناً كبيراً عن الرقم القياسي لعام 1995، الذي كان 0.184، ورقم عام 1998، الذي كان 0.159، فإن الناتج المحلي الإجمالي للصومال قدر بمبلغ 750 دولاراً أمريكياً فقط للفرد في عام 2001. وكان متوسط الدخل القومي للفرد 200 دولار أمريكي فقط. ومرتبة الصومال هي 161 من بين 163 بلداً في دليل الأرقام القياسية للتنمية البشرية.

3- يقدر عدد سكان الصومال بـ 6.38 مليون نسمة، ويبلغ متوسط العمر المرتقب 47 سنة[2]. وتبلغ نسبة الإصابة بسوء التغذية الحاد 17 في المائة[3]. وتبيِّن الدراسات الاستقصائية للتغذية التي أجريت في مناطق مختلفة خلال السنتين الماضيتين اتجاهات تبعث على الجزع، لا سيما في المنطقتين الوسطى والجنوبية. وفي منطقة قيدو ارتفعت نسبة الإصابة بسوء التغذية من 5 في المائة في أبريل/نيسان 2001 إلى 20 في المائة في سبتمبر/أيلول 2001، وإلى 37 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2001. وأفادت مقَديشيو أن النسبة بلغت 13 في المائة بين المشردين داخليا في يونيو/حزيران 2001 . وفي بعض أنحاء الشمال أفادت الدراسات الاستقصائية في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 أن نِسَبَ الإصابة بسوء التغذية بلغت 27 في المائة[4]. ومن بين 189 بلداً أجريت فيها دراسات استقصائية كانت الصومال في المرتبة السابعة من حيث نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة – 211 من كل 1000 طفل[5]. ومما يذكر أن نسب وفيات الوالدات هي أيضاً من بين أعلى النسب في العالم، إذ بلغت 600 1 وفاة لكل 000 100 حالة ولادة.

4- إن قدرة الصومال على إطعام سكانها مهددة بسبب أوضاعها السياسية والاقتصادية والبيئية غير المستقرة. فالتقلبات الحادة في الأسواق، وحالات الجفاف المتكررة بصورة دورية، وحالات فشل المحاصيل، تعوق تحقيق الأمن الغذائي. وعلى الرغم من جودة الداير (محصول ديسمبر/كانون الأول) سنة 2002 في بعض أنحاء الجنوب، يقدر أن أكثر من 000 700 نسمة يواجهون نقصاً شديداً في الأغذية. وقد تفاقم الوضع نتيجة فشل المحاصيل في سنة 2001، واستنزاف المراعي والأعشاب بسبب الجفاف والرعي الجائر، وقلة الماء، وحظر استيراد الماشية وعدم استقرار الأسواق وعدم إمكانية التنبؤ بتطوراتها[6].

5- وكان التعليم من ضحايا الحرب وعدم وجود حكومة. فانخفض المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس من 18 في المائة قبل نشوب الحرب الأهلية إلى 13.6 في المائة في عام 1999، وهي من أدنى النسب في العالم. ويتبين من معدلات الالتحاق بالمدارس وجود فرق كبير بين البنين والبنات: 62 في المائة بنين، و38 في المائة بنات. ويشكل مجموع الأطفال الملتحقين بالمدارس مجرد 2 في المائة فقط من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة. وانخفضت نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة من 24 في المائة قبل الحرب إلى 17.1 في المائة في عام 2001، منهم 65 في المائة رجال و35 في المائة نساء[7].

6- أدى عدم وجود خدمات صحية تابعة للدولة إلى وجود فرق شاسع بين مستويات الوصول إلى هذه الخدمات. ويقدر أن 15 في المائة فقط من سكان الريف الصومالي يصلون إلى الخدمات الصحية، مقارنة بـ 50 في المائة من سكان المدن[8].

([1])برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للصومال، 2001. ويبلغ عدد اللاجئين الصوماليين المسجلين حالياً (في البلدان المجاورة فقط) 400 246 نسمة. ومنذ عام 1993 أُعيدَ 000 484 لاجئ، ويقدر عدد الصوماليين المقيمين حالياً في الشتات 1,5 مليون نسمة، ويقيم نحو 000 300 نسمة من المشردين داخليا في مخيمات في مقديشو والمدن الرئيسية الأخرى.

([2]) المرجع نفسه. الرقم الرسمي لعدد السكان البالغ 8.4 ملايين رقم مطعون فيه. وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان مراجعة خلص منها إلى أن عدد السكان كان 5.52 ملايين في عام 1995.

([3]) اليونيسيف، تقرير الجهات المانحة الموحد للصومال، 2001.

([4]) وحدة تقدير الأمن الغذائي، معلومات مستكملة عن التغذية، كانون الثاني/يناير 2002.

([5]) تقرير اليونيسيف عن حالة أطفال العالم، 2001 – الترتيب التنازلي لنسب الوفيات بين الأطفال الذين هم دون سن الخامسة.

([6]) وحدة تقدير الأمن الغذائي، مارس/آذار 2002.

([7]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2001.

([8]) المرجع نفسه.

والسل الرئوي أكثر أسباب الوفيات والإصابة بالأمراض في الفئات العمرية المنتجة. وارتفعت نسب الإصابة بالسل الرئوي ارتفاعاً كبيراً عما كانت عليه قبل الحرب نتيجة لانهيار نظام الصحة العامة انهياراً تاماً. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن نسبة الإصابة بالسل الرئوي تبلغ 374 إصابة من كل 000 100 نسمة سنوياً[9].

الوضع السياسي

7- أسفر انهيار الحكومة في شهر يناير/كانون الثاني 1991 عن التنازع على السلطة وعن تدمير البنى التحتية الاقتصادية والزراعية. ويوجد الآن أكثر من 30 فصيل وحركة سياسيةً في الصومال، ولكن السيطرة في أيدي عدد قليل منها. وفي المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية الشرقية أعلنت السلطات المحلية استقلال منطقتيهما عن البلاد – أرض الصومال في عام 1991، وأرض البنط في عام 1998 – ولكنهما لم تحصلا على اعتراف دولي باستقلالهما. وأنشأ جيش المقاومة الرهاوينية إدارة في منطقة باي ومنطقة باكول في عام 1999، وشكل في الآونة الأخيرة دولة الصومال الجنوبية الغربية.

8- في أكتوبر/تشرين الأول 2000، شُكِّلت في مقديشو، على إثر انعقاد مؤتمر سلام وطني في جيبوتي، حكومة وطنية انتقالية تضم 245 عضواً ومجموعة من الوزارات التنفيذية. وأنشئت الوزارات وانتُخِبَ رئيس للجمهورية لمدة ثلاث سنوات. وعطل استمرار التنافس بين الحكومة الانتقالية، والإدارتين الإقليميتين في أرض الصومال وأرض البُنط، ومجموعات المليشيات التي انتظمت في مجلس الإصلاح والمصالحة الصومالي، تحقيق مزيد من المصالحة.

9- وهناك مجموعات مختلفة داخل الصومال متهمة حالياً بأن لها ارتباطاً مع الإرهاب الدولي، مما يثير إمكانيات تجدد الأعمال العسكرية من داخل البلد أو خارجه. ومنطقة الشمال الشرقي (أرض البنط) محفوفة بالتوتر السياسي منذ النصف الثاني من عام 2001، بينما منطقة قيدو غير مستقرة أبداً منذ شهر مارس/آذار 2002، وهذه الأوضاع تعوق قدرات وكالات الإغاثة على تسليم المساعدة الإنسانية.

الأمن الغذائي

10- اقتصاد الصومال اقتصاد كفافي وأغلب سكانها يقطنون الريف. وهناك أربعة مصادر رئيسية للدخل: المواشي، والزراعة، والحوالات المالية الآتية من الخارج، والتجارة. ونحو 50 في المائة من سكان البلاد رُعاةٌ يعملون في تربية المواشي. ويعمل 25 في المائة في زراعة المحاصيل التي تشكل جانباً كبيراً من أسباب معيشتهم؛ ويسكن 25 في المائة المدن وضواحيها، ويعكس هذا الرقم نزوح أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن هرباً من الحرب والجفاف.

11- الاقتصاد في حالة ركود منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 1990. وعلى الرغم من تحقيق زيادات طفيفة في قطاعات، مثل الزراعة وتربية المواشي، في بعض المناطق، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60 في المائة عما كان عليه قبل الحرب. ويشكل قطاع المواشي المصدر الرئيسي للصادرات، ويوفر أسباب المعيشة اليومية لأكثر من مليوني نسمة. غير أن دول الخليج فرضت حظراً على استيراد المواشي في أواخر عام 2000 بسبب تفشي مرض حُمّى الغَوْر. ويخسر قطاع تربية الماشية، الذي يشكل العمود الفقري لاقتصاد الصومال، نحو 120 مليون دولار أمريكي في السنة.

12- الجنوب هو المنطقة الزراعية الرئيسية في الصومال، وفيه يقطن 80 في المائة من مزارعي البلد. ويعتمد معظم المزارعين في المناطق المجاورة للنهرين الرئيسيين، نهر جوبا ونهر شَبيلي، على الري ويعملون في مزارع موز تجارية، بينما يعمل كثير من المزارعين-الرعاة في مزارع بعلية تعتمد على مياه المطر. ويقدر ان واحداً من كل خمسة محاصيل صومالية يفشل جزئياً؛ وواحداً من كل عشرة يفشل فشلاً كلياً نتيجة لحالات الجفاف والفيضانات المتكررة. كذلك أسهمت قلة إمكانيات الوصول إلى الموارد المائية الشحيحة وقلة الاستثمار في البنية الأساسية الزراعية في انعدام الأمن الغذائي في الصومال. ففي عام 2001، حين فشل القو (محصول يوليو/تموز وأغسطس/آب) والداير كلاهما، قدر الناتج القومي الإجمالي من الحبوب بنحو 000 267 طن متري فقط. وحيث أن حاجة البلد تقدر بنحو 000 597 طن متري من الحبوب سنوياً، فهناك فجوة مقدارها 000 330 طن متري لا يمكن سدُّها إلا بالواردات والمعونة الغذائية. ويبلغ مجموع مقدار الحبوب المتوفرة 84 كيلوغراماً للفرد في السنة[10].

13- تشكل الحوالات المالية من الخارج مصدراً هاماً من مصادر دخل الأسرة لدى الصوماليين، لا سيما سكان المدن. ويقدر أن مجموع مبالغ الحوالات إلى الصومال يتراوح بين 300 مليون و500 مليون دولار أمريكي في السنة، وهو مبلغ يفوق مجموع قيمة الصادرات والمعونة الدولية، الذي يقدر بمبلغ 115 مليون دولار أمريكي[11]. وأدى إغلاق مجموعة شركات البركة، وهي مؤسسة هامة لتحويل الأموال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 إلى تخفيض الدخل الآتي من التحويلات المالية من الخارج، مما ترك مئات الأسر في حالة فقر مدقع.

([9]) منظمة الصحة العالمية، الأنشطة المدعومة في الصومال، 2002.

([10]) النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر/منظمة الأغذية والزراعة: تقرير أفريقيا، نيسان/إبريل 2002.

([11]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للصومال، 2001.

14- من أضعف فئات سكان المدن الصومالية المشردون داخليا والعائدون من مخيمات اللاجئين الموجودة خارج الصومال. فهم يشكلون جزءاً كبيراً من أفقر السكان، ولا تكاد توجد أمامهم فرص عمل أو مساعدة من الأقارب. وكثير منهم نساء غير متزوجات. فقد ألحقت الحرب وسنون الإقامة في مخيمات اللاجئين أضراراً فادحة بالهياكل الاجتماعية.

وضع المرأة

15- تؤدي النساء في الصومال، تقليدياً، دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهن. غير أنه دور تقوم به المرأة داخل أسرتها لا في الحياة العامة. وللنساء الريفيات دور مؤثر في تقرير تقاسُم الموارد الغذائية؛ ولهن دور اقتصادي حيوي في المجتمع الرعوي في تنظيم نقل البيت (العقال) وتحمل المسؤولية عن المحافظة على القطيع, لا سيما من خلال الإشراف على الأطفال الذين يرعون القطعان الصغيرة.

16- تفتقر النساء إلى إمكانيات الوصول إلى الموارد والقروض، وهذه حالة تزداد سوءاً بسبب قلة مهاراتهن في مجال العمل الحر ومعرفتهن وتعليمهن. غير أن القلاقل الاقتصادية التي صاحبت سنوات الاضطرابات السياسية عززت النشاط الاقتصادي للمرأة خارج مجال الأسرة. وأُلقِيَت على عاتق المرأة مهمة اغتنام الفرص للتجارة على نطاق صغير وبيع المشغولات اليدوية لتحصيل المال اللازم للمصروفات الأساسية. وأخذت النساء بصورة متزايدة يتحملن مسؤوليات اجتماعية أكبر، وبرز عدد من المنظمات التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة.

سياسات وبرامج الإنعاش الحكومية

17- توجد لدى بعض الإدارات السياسية، لا سيما في أرض الصومال، بالفعل سياسات ابتدائية للانتعاش. فقد بدأ استتباب الأمن وإصلاح الخدمات العامة في دفع عجلة الاقتصاد واجتذاب المعونة الخارجية. وقد أدت الإيرادات المتحصلة من رسوم الواردات في ميناء بربرة إلى تمكين الإدارة المحلية من تشكيل قوة شرطة، ونظام قضائي، ووزارات قطاعية، وبلديات، وتوفير آلية للتخطيط ونظم للتعليم الأساسي والصحة.

مساعدة برنامج الأغذية العالمي للصومال

18- بعد تنفيذ عمليات كثيرة دعماً لأعداد كبيرة من اللاجئين في الثمانينات من القرن الماضي، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة طوارئ غذائية لنحو 1,5 مليون نسمة إبّان المجاعة التي حدثت في الفترة 1991-1992. وفي الفترة من 1994 حتى أواسط 1999، وزع **البرنامج**، بسلسلة من عمليات الطوارئ، 310 113 أطنان مترية من الأغذية على مستفيدين يبلغ متوسط عددهم 1.3 مليون نسمة في السنة.

19- فتح **البرنامج** "مكتباً في المنفى" في نيروبي في عام 1995 ينسق منه البرامج المنفذة في الصومال. وتوجد **للبرنامج** في الوقت الحاضر مكاتب فرعية في هرقيصا وبوساسو وبيداوة ومقديشو- ووحدات رصد ميدانية في ميركا وقيدو وبيليت-وين وجَوهَر. وتسهم السفريات اللازمة لمسافات طويلة في زيادة تكاليف التشغيل العالية نسبياً. وحتى إذا أمكن **للبرنامج** أن يعود إلى الصومال في المستقبل، فإن هذه العودة ستكون تدريجية وتتوقف على استتباب الأمن وإصلاح الخدمات الأساسية والبنى التحتية الأساسية.

20- أدى ظهور بعض المناطق التي تتمتع بسلام نسبي في الصومال إلى تشجيع **البرنامج** على بدء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6073 للفترة الممتدة من يوليو/تموز 1999 حتى يونيو/حزيران 2002. وقدم **البرنامج** في سياق هذه العملية 45 000 طن متري من الأغذية لنحو 2.6 مليون مستفيد.

21- أُجريَ تقييم لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية في يوليو/تموز 2001 فتبين منه أنه على الرغم من استمرار التوتر السياسي والحرب التي يستعر أوارها بين الحين والآخر في الجنوب، كانت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ناجحة، بالنظر إلى الظروف الصعبة التي تنفذ العملية فيها. ووفر الأساس المنطقي للعملية إطاراً لبرامج إنعاش متكاملة في الصومال، مع المحافظة على المرونة لاغتنام فرص التنمية، والاستجابة لحالات الطوارئ.

الأساس المنطقي لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش

22- أدى الأثر التراكمي للكوارث الطبيعية، كالجفاف والفيضانات، و11 سنة من الاضطرابات الأهلية، إلى تقويض خطير لقدرة الصومال على بناء أسباب المعيشة والأمن الغذائي، وزيادتها والمحافظة عليها. فالأشخاص ذوو الدخل المحدود والموارد الغذائية المحدودة، كالمزارعين الذين لديهم عدد قليل من رؤوس الماشية أو لا توجد لديهم مواشٍ على الإطلاق، والأشخاص الذين يعتمدون على أجر عملهم اليومي، يواجهون باستمرارٍ مستويات عالية من الافتقار إلى الأمن الغذائي. وعلى نفس الغرار، تميل العشائر الضعيفة والأقليات إلى أن تكون معرضة بصورة مزمنة لانعدام الأمن الغذائي.

23- تأخذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بتوصيات التقييم الذي أجري في تموز/يوليه 2001. وقد صُمِّمَت من خلال عمليةٍ/إطار منطقيٍّ وهي تشمل زيادة في الحصص الغذائية اليومية إلى مستوى المساعدة الإنسانية الذي وضعه برنامج الأغذية العالمي/منظمة الصحة العالمية/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومقداره 100 2 سعر حراري للفرد.

استراتيجية الإنعاش

تحديد المستفيدين المستهدفين

24- يواصل برنامج الأغذية العالمي الاستفادة من عمليات التقييم والتحليل التي قامت بها وحدة تقييم الأمن الغذائي. ويمكّن نهجُ تحليل الاقتصاد الغذائي الأسري الوحدةَ من وضع إسقاطات لأثر الهزّات الخارجية، كالجفاف وفشل المحاصيل على الأسر التي تنتمي إلى فئات مختلفة من فئات الاقتصاد الغذائي والثروة، وتحليل قدرات هذه الأسر على تحمل هذه الهزات.

25- تعتبر عمليات التقييم المشتركة للمحاصيل، التي تشترك في إجرائها وحدة تقييم الأمن الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، أمرا ضروريا جداً لتقرير مستويات التدخل اللازمة. وينبغي التركيز بوجه خاص على إسقاطات موسم القو وتقديره بعد الحصاد، فهو يوفر ما يتراوح بين 75 و80 في المائة من مجموع إنتاج الصومال من الحبوب.

26- إن تحليل وحدة تقييم الأمن الغذائي لإمكانيات التعرض لانعدام هذا الأمن يمكن برنامجَ الأغذية العالمي من تخطيط استجاباته وفقاً لعدد السكان في الوحدات الإدارية. وعلى المستوى الذي يدنو مستوى المقاطعة، يستخدم **البرنامج** شبكة معلوماته المحلية، ومعرفته بالمجتمعات المحلية. وسيشرك **البرنامج** المجتمعات المحلية نفسها في اختيار المستفيدين من أنشطة الإغاثة الممتدة والإنعاش، لضمان شمول العملية للأسر الفقيرة والمفتقرة إلى الأمن الغذائي.

دور المعونة الغذائية

27- سوف تغطي إغاثة الطوارئ الاحتياجات التغذوية الأساسية للفئات والأسر الضعيفة التي تواجه نقصاً حاداً في الأغذية، لا سيما النساء والأطفال. وفي أنشطة التغذية الانتقائية، سيكون الغذاء الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي بمثابة: (أ) دعمٍ تغذويٍّ أساسيٍّ للمصابين بسوء التغذية من أطفال ونساء وفئات ضعيفة أخرى؛ (ب) حافزٍ للأشخاص الذين يتلقّون علاجا طبياً، كالمصابين بالسل الرئوي، مثلاً، على مواصلة العلاج حتى نهايته؛ (ج) حافزٍ للنساء والأطفال على التماس الخدمات الصحية من مراكز رعاية الأمومة والطفولة.

28- ستساعد أنشطة الإنعاش على ضمان أسباب المعيشة عن طريق تكوين الأصول المستدامة وتعزيز الموارد البشرية وذلك بتقديم الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل التدريب. وسوف توفّرُ المعونةُ الغذائيةُ المقدمةُ من أجل المشاريع المدرة للدخل مصادر دخلٍ بديلة للمجتمعات التي تفتقر إلى الأمن الغذائي. وسوف توجَّهُ أنشطة **البرنامج** بصورة متزايدة نحو تعزيز قدرات العون الذاتي عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية.

النهج البرنامجية

29- ستتبع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه نفس استراتيجية الإنعاش التي اتبعتها العملية السابقة، على أساس الوضع الفعلي وخبرة البرنامج السابقة. وسوف يُعتمَدُ نهجٌ يقوم على أساس المنطقة يقسم الصومال إلى ثلاث مناطق[12]:

- **مناطق الانتعاش** في الشمال الغربي والشمال الشرقي، حيث أدى إنشاء نواة لهيكل دولة وبيئة أكثر أمناً إلى إنعاش الاقتصاد التجاري، ونظم التعليم الأساسي والرعاية الصحية؛
- **المناطق الانتقالية** في المناطق الوسطى وبعض المناطق الجنوبية من الصومال حيث الصراع المسلح ما زال مستمراً، وتوجد سلطات سياسية محلية أولية، ومواردها الضريبية صغيرة جداً أو غير موجودة على الإطلاق؛
- **مناطق الأزمات** في معظم المناطق الجنوبية، التي تتصف بسلطة سياسية ممزقة ومتنازع عليها يغلب عليها الطابع العسكري إلى حدٍّ بعيد، والتي يتعرض سكانها لأزمات إنسانية متكررة.

والجنوب هو المنطقة الأكثر احتياجا إلى المعونة والتي سيظل **البرنامج** يركز فيها معظم موارده.

30- تأخذ استراتيجية الإنعاش في اعتبارها: (أ) بيئة التنفيذ؛ (ب) الاحتياجات ذات الأولوية للفئات الضعيفة؛ (ج) خبرة شركاء **البرنامج** من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومَواطن قوّتها؛ (د) الفرص المتاحة للقيام بأنشطة

(12) عملية النداءات الموحدة لأجل الصومال، 1996.

إنعاش في المناطق التي تتميز بالاستتباب النسبي للسلم؛ (هـ) مساعدة برامج القطاع الاجتماعي؛ (و) القدرة على مواجهة حالات الطوارئ.

31- في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المرنة، سيقوم **البرنامج** بما يلي: (أ) تقرير مساعدته على أساس الحاجة؛ (ب) إنهاء المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ تدريجياً كلما تحسَّنَ وضع الأمن الغذائي؛ (ج) إنهاء أنشطة التغذية الانتقائية بالتدريج؛ (د) استطلاع فرص المشاركة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المستفيدة. ويسعى **البرنامج** إلى دعم أنشطة إنعاش تجريبية موجهة نحو السكان وتستند إلى المجتمعات المحلية للحيلولة دون وقوع حالات طوارئ حيثما أمكن.

تقدير المخاطر

32- تصل الاحتياجات والمخاطر إلى ذروتها في المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية (الوارد تعريفها أعلاه). فالاعتبارات الأمنية هي السائدة، وحتى المناورات السياسية التي يبدو أنْ لا أهمية لها يمكن أن تعرقل عمليات برنامج الأغذية العالمي. وتوجد خطط احتياطية لمواصلة أعمال الإغاثة في هذه المناطق.

33- من بين العوامل التي يمكن ان تعرقل العملية ما يلي:

- توسيع نطاق العمليات الدولية لمكافحة الإرهاب لتشمل الصومال؛
- انعدام الأمن نتيجةً لأحداث سياسية خارجية وداخلية؛
- حدوث جفاف أو فيضانات على نطاق واسع تؤدي إلى نقص كبير في الأغذية؛
- زيادة تدهور شبكة الطرق.

الغاية والأهداف

34- تمشّياً مع بيان مهمة برنامج الأغذية العالمي، تتمثل غاية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للأُسَر في الصومال. وأهداف العملية هي كما يلي:

- ضمان توفير الحد الأدنى من الاحتياجات التغذوية للضعفاء بواسطة المعونة الغذائية؛
- تحسين الحالة التغذوية للضعفاء، لا سيما النساء والأطفال؛
- دعم قدرة المجموعات السكانية الضعيفة على إيجاد أصولٍ وموارد إنتاجيةٍ تمكّنها من تحسين أسباب معيشتها.

خطة التنفيذ بحسب عناصرها

عناصر البرنامج الرئيسية

35- ستقدم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مساعدة غذائية لـ 754 899 2 مستفيداً على مدى ثلاث سنوات، بمعدل 585 966 مستفيداً في كل سنة. وسيخصص 40 في المائة من الموارد الغذائية لعنصر الإنعاش؛ و 60 في المائة لعنصري الإغاثة والتغذية الانتقائية.

36- تمشّياً مع التوصية التي انتهى إليها تقييم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، ستقوم الاستراتيجية على التحول التدريجي عن التغذية الانتقائية إلى برامج الإنعاش، لا سيما في الشمال الغربي. فهذه المنطقة تقوم بتطوير بنىً تحتية اقتصادية واجتماعية ستمكّن من الانتقال بالمشاريع المقبلة إلى نهاية الإنعاش وبداية التنمية.

37- في أنشطة الإنعاش، تتوخى عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش زيادة بنسبة 10 في المائة كل سنة. وسوف تتوسع أنشطة الإنعاش لا سيما في المناطق الشمالية ومناطق أخرى كلما أصبحت أكثر أمناً. وقد تم تخطيط عمليات إغاثة الطوارئ بحيث تخفَّض بنسبة 5 في المائة كل سنة للتمكين من التحوُّل إلى الإنعاش كلَّما أمكن. ومن المخطط أيضاً تخفيض أنشطة التغذية الانتقائية بنسبة 5 في المائة كل سنة للتمكين من إنهائها تدريجياً في المناطق التي تكون حاجتها إلى المساعدة قد انتهت.

38- تهدف عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه إلى تعزيز مشاركة النساء وإعطائهن دوراً قيادياً في لجان إدارة الأغذية والأنشطة في مشاريع الإنعاش. وفي حالات إغاثة الطوارئ، حيث يكون أكثر من 90 في المائة من المستفيدين في العادة نساءً، شُرِعَ بنجاح في تنفيذ نظام "إجلسي على كيسِك" (حيث توزَّعُ الأغذية المقدمة لإغاثة الأسر على النساء مباشرة)

الأمر الذي كفل ذهاب الغذاء إلى الأسر مباشرة. وفي أنشطة التغذية الانتقائية، سيعمل **البرنامج** مع المجموعات النسائية في إدارة توزيع الغذاء.

39- بالإضافة إلى تعزيز الحساسية والوعي، سيتحرك **البرنامج** في اتجاه تقديم أدواتٍ للتحليل والتخطيط الجنساني. وستعطىَ الأولوية للقطاعات التي لها تأثيرٌ على احتياجات النساء. وسيجري البرنامج دراسات جنسانية لمشاريع الإنعاش لتعيين الأنشطة التي تفيد المرأة. وسيكون الشركاء المنفذون مسؤولون عن الوفاء بالالتزامات تجاه النساء، حسبما هو مُشْتَرَطٌ في كِتابِ الاتفاق.

المستفيدون وسلَّة الغذاء

40- ينتمي المستفيدون إلى مجموعات الاقتصاد الغذائي الرئيسيَّةِ المفصلة أدناه. ويقيم 70 في المائة من المستفيدين في المناطق الجنوبية – مناطق باي، وباكول، وقيدو، والجزء الجنوبي والأوسط من منطقة شَبَيلي، والجزء الجنوبي والأوسط من منطقة جوبا، ومنطقتي حيران وبنادير. والثلاثون في المائة الباقون يقطنون في مناطق باري، ونوقال، ومُدُقْ في الشمال الشرقي، وفي مناطق أودال، وقالبيد، وتُقدير، وسَناق، وسول في الشمال الغربي.

القطاع	تحديد المستفيدين المستهدفين بحسب القطاع
الإنعاش	المزارعون الذين يستخدمون الري الاصطناعي والري البعلي؛ الرعاة؛ المزارعون-الرعاة؛ النساء والأسر التي ترأسها نساء؛ اللاجئون؛ الأفراد الذين لا يلقَون دعماً من الأُسْرَة أو العشيرة؛ النساء والرجال الذين يحتاجون إلى مكافحة الأمية والتدريب على المهارات.
إغاثة الطوارئ	الأسر التي ترأسها نساء؛ الأفراد الذين لا يلقَون دعماً من الأُسْرَة أو العشيرة؛ الحوامل والمرضعات؛ الأطفال المصابون بسوء التغذية؛ الأشخاص المشردون داخليا؛ الأشخاص الذين يعانون خسارة مؤقتة في الدخل أو لا يوجد لديهم مصدر دخل بديل؛ فقراء المدن المعدمين.
التغذية الانتقائية	الأطفال المصابون بسوء التغذية الذين هم دون سن الخامسة؛ الحوامل والمرضعات؛ الأطفال الذين هم في مؤسسات الرعاية؛ الأيتام؛ تلاميذ المدارس الابتدائية في المناطق التي ينعدم فيها الأمن الغذائي؛ المرضى المصابون بالسل الرئوي؛ فئات مستهدفة من الأفراد الذين يتلقون دعماً محدوداً أو لا يتلقون أي دعم من الأسرة أو العشيرة أو المجتمع المحلي.

الجدول 1: إسقاطات أعداد المستفيدين بحسب عنصر البرنامج والفئة

المستفيدون	المزارعون (1)	الفئات الضعيفة (2)	دعم المصابين بسوء التغذية والمؤسسات (3)	المجموع
إنعاش	587 911	587 912	صفر	1 175 823
إغاثة	232 434	464 869	464 868	1 162 171
تغذية انتقائية	صفر	168 528	393 232	561 760
المجموع	**820 345**	**1 221 309**	**858 100**	**2 899 754**

(1) أرقام تقديرية. تشمل المزارعين الذين يستخدمون الري الاصطناعي والبعلي، والمزارعين-الرعاة، والرعاة.
(2) أرقام تقديرية. تشمل الأشخاص الذين لا يجدون دعماً من الأسرة أو العشيرة، وفقراء المدن المعدمين، المشردين داخليا، العائدين، الأسر التي ترأسها نساء، الأشخاص الذين ليس لديهم مصدر دخل بديل.
(3) أرقام تقديرية. تشمل الأطفال المصابين بسوء التغذية والذين هم دون سن الخامسة، الحوامل والمرضعات، تلاميذ المدارس الابتدائية في المناطق التي تفتقر إلى الأمن الغذائي، الأيتام، المرضى المصابين بالسل الرئوي.

41- الحصص الغذائية المقدمة في هذه العملية تسد الاحتياجات التغذوية الأساسية (انظر المرفق الرابع). وفي قطاعَي الإغاثة والإنعاش تُوَزَّعُ الحصص الأسرية لدعم الأسر المكونة من ستة أفراد. وفي عملية التغذية الانتقائية، تعطى الحصص الغذائية للضعفاء، بمن فيهم نزلاء مراكز معالجة السل الرئوي، والأطفال الذين في مؤسسات رعاية الأطفال. ويُنظَرُ في أمر تقديم مدخلات مباشرة في الأنشطة التغذوية بناءً على طلب من المنظمات المنفذة. وفي برنامج دعم المراكز الصحية لرعاية الأمومة والطفولة، يقدم برنامج الأغذية العالمي سلة غذاء لأسر الأطفال الذين يتم تحديدهم لهذا الغرض.

اختيار الأنشطة

الإنعاش

42- ستنفذ أنشطة الإنعاش من خلال تقديم الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب في المناطق التي يوجد بها استقرار نسبي والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن. وستركز هذه الأنشطة على تعزيز آليات التصدي وحفز آليات العون الذاتي في الأنشطة الإنتاجية على الأجلين القصير والمتوسط. وتشمل هذه المشاريع إصلاح مصادر المياه والبنَى الأساسية، والحماية البيئية مثل إعادة زراعة الإحراج والتدريب على المهارات المدرة للدخل.

43- وسيدرس **البرنامج** والشركاء المنفذون اقتراحات المشاريع دراسة دقيقة للتحقق من: (أ) إمكانية التنفيذ من الناحيتين التقنية والسوقية؛ (ب) وتحديد المستفيدين المستهدفين؛ (ج) ودور المعونة الغذائية؛ (د) وإشراك النساء في التحديد والتخطيط والتنفيذ والإدارة؛ (هـ) وإسهام المجتمع المحلي والنظراء؛ (و) والمخاطر البيئية؛ (ز) وترتيبات الإدارة والاضطلاع بالأعباء.

44- وستنفذ المشاريع بالاشتراك مع السلطات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وسيجري تحديد الأنشطة والمستفيدين بالتشاور مع السلطات المحلية والشركاء المنفذون. ويتوقع أن تنشئ مجتمعات المستفيدين لجانا لإدارة الأغذية/الأنشطة من أجل دعم تنفيذ المشاريع التي يوجهها المستفيدون.

45- وستعطي أولوية للنساء في برامج الغذاء مقابل التدريب التي تدعم تعليم القراءة والكتابة والتدريب على المهارات، وسيشارك **البرنامج** في الدعوة إلى زيادة تحقيق القسط بين الجنسين فيما يخص المشاركة وفي تعزيز الموارد الموجهة إلى الأعمال القائمة على المشاركة. وسيواصل **البرنامج** إثارة حس الموظفين والشركاء بنهج مساعدة الإنعاش الموجهة صوب النتائج والتي تركز على الجوانب الجنسانية.

الإغاثة والتغذية الانتقائية

46- ستمثل إغاثة الطوارئ استجابة قصيرة الأجل لحالات نقص الأغذية المؤقتة والحادة ريثما يتيسر القيام بأنشطة الإصلاح والإنعاش أو استئنافها. وتنشأ حالات نقص الأغذية عن: (أ) فشل المحاصيل على الصعيد الإقليمي أو في مناطق منعزلة؛ (ب) والفيضانات التي تحدث أثناء دورة النمو؛ (ج) واضطراب تجارة الحبوب الغذائية؛ (د) وانهيار أو زوال آليات التصدي؛ (هـ) وعمليات التشريد الواسعة النطاق وغيرها من الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى سوء التغذية، والجوع، بل وإلى حدوث مجاعات.

47- وستحدد إجراءات التصدي للطوارئ بالتشاور مع الشركاء. وتشمل المتطلبات الأساسية للمساعدة التي يقدمها **البرنامج** للإغاثة في حالات الطوارئ ما يلي: (أ) تقييم الاحتياجات؛ (ب) وتحديد المستفيدين؛ (ج) وضع خطة للتنفيذ؛ (د) وتأكيد سلامة الترتيبات السوقية وفي الإعداد لعمليات تقديم المعونة الغذائية، يتحدد مدى الحاجة للمعونة الطارئة على أساس ما يلي: (أ) تقييم الموقع؛ (ب) وآليات المواجهة المحلية؛ (ج) ومدى توفر الدعم المحلي للتنفيذ. وسيضطلع **البرنامج** بعمليات التقييم هذه لتحديد الموارد الغذائية والنقدية اللازمة؛ وستطلب الخبرات الأخرى حسب الاقتضاء.

48- وستركز أنشطة التغذية الانتقائية على تحسين واستمرار الحالة الاستهلاكية والتغذوية للمجموعة المستهدفة. وستقدم المعونة الغذائية بصفة عامة لفترة محدودة، وستوجه نحو معالجة الاختلالات الموسمية في توفر الأغذية لمراكز الرعاية الصحية للأمومة والطفولة، ومراكز التغذية العلاجية والتكميلية، ومراكز علاج السل ومؤسسات رعاية الأطفال.

49- وسينفذ توزيع الأغذية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الأماكن التي تستطيع فيها السلطات المحلية أو الشركاء توفير قدر كاف من المسؤولية التنفيذية والدعم، أو عن طريق **البرنامج** مباشرة. وسيحدد المستفيدون بالتشاور مع السلطات المحلية وشركاء التنفيذ.

50- وتدعم منظمة الصحة العالمية برنامجا لعلاج نحو 620 6 من مرضى السل، ويتوقع أن يزيد هذا العدد. ويعتمد مرضى السل، الذين يتركون ديارهم عادة طلبا للعلاج، على ذويهم في تلقي المساعدة خلال الأشهر الستة للعلاج تحت الملاحظة المباشرة. وستكفل المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** الوصول إلى المعايير التغذوية المناسبة لمرضى السل خلال هذه الفترة.

51- وعملا بالتوصيات التي أسفر عنها التقييم، سينهي **البرنامج** بصورة تدريجية المساعدة التي يقدمها لأنشطة التغذية الانتقائية. وفي الشمال تستطيع الإدارات الحكومية والمجتمعات المحلية، أن تضطلع فيما بعد بالمسؤولية عن تمويل وإدارة المؤسسات التي تتولى هذه الأنشطة. وستستخدم الاستراتيجية المتبعة أطرا زمنية مختلفة في الشمال والجنوب، وذلك على أساس افتراض الظروف السياسية والاقتصادية في الشمال لن تتدهور وأنه لن يحدث تحسن سريع في الظروف في الجنوب.

الترتيبات المؤسسية واختيار الشركاء

52- تضطلع المنظمات غير الحكومية الدولية بنسبة 30 في المائة من المشاريع التي تنفذ عن طريق المشاركة، وتضطلع المنظمات غير الحكومية المحلية، ومنظمات المجتمع المحلي، والجماعات النسائية والسلطات المحلية بنسبة 60 في المائة منها، بينما تضطلع وكالات الأمم المتحدة بالنسبة المتبقية وهي 10 في المائة.

53- ويشكل عدم وجود شركاء محتملين أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها **البرنامج**، وبخاصة في جنوب الصومال ووسطها. وقد استلزم هذا النقص قيام تعاون مباشر بين **البرنامج** والمجتمعات المحلية. وينفذ أكثر من 80 في المائة من أنشطة الإغاثة والإنعاش من خلال العمل مع المجتمعات المحلية مباشرة. وتركز معظم المنظمات غير الحكومية الشريكة جهودها في قطاع الرعاية الصحية وتعمل في الشمال الشرقي من البلد. وسيواصل **البرنامج** العمل مع الوزارات التنفيذية والمنظمات غير الحكومية التي تتوفر لديها القدرات المناسبة.

54- ويجري التنسيق أساسا من خلال الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة وفريق الأمم المتحدة القطري وتتألف هيئة تنسيق المعونات من وكالات الأمم المتحدة وأكثر من 60 منظمة غير حكومية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمانحين. ونتيجة لعدم وجود سلطة وطنية فعالة واختلاف مصالح الكثير من الطوائف المحلية، تقوم الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة بالدور الرئيسي في تنسيق أولويات البرامج المشتركة بين القطاعات، وأطر السياسة العامة والقضايا الأمنية، كما أنها تمثل أداة لتعبئة الموارد من خلال عملية النداءات الموحدة.

55- وتهدف خطة العمل المشترك والإنعاش، التي بدأت في عام 2001، إلى تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة والمواءمة بين البرامج. ويكفل فريق الأمم المتحدة القطري أن تكمل خطة العمل المشترك والإنعاش الجهود المشتركة داخل هيكل الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة وإن تعزز تلك الجهود.

56- وسيجري التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في المجالات التالية:

مجال التعاون	الوكالة
عمليات تقييم الأمن الغذائي (تقييمات الضعف، تقييمات المحاصيل، الدراسات التغذوية) التحليل الجغرافي وإعداد الخرائط	منظمة الأغذية والزراعة/وحدة تقدير الأمن الغذائي
مراكز الرعاية الصحية للأمومة والطفولة، التعليم الأساسي، تحسين مرافق مياه الشرب، إدرار الدخل وتقديم المساعدة للمجموعات النسائية	منظمة اليونيسيف
تقديم المساعدة لبرنامج السل	منظمة الصحة العالمية
إعادة إدماج العائدين في المناطق التي تفتقر إلى الأمن الغذائي	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

بناء القدرات

57- لا يزال بناء القدرات يمثل أولوية بالنسبة لموظفي **البرنامج** الوطنيين، ونظرائهم، والشركاء المنفذين والسلطات المحلية. وستنصب جهود تدريب الموظفين الوطنيين والنظراء على ما يلي: (أ) عمليات الطوارئ؛ (ب) برمجة أنشطة الإغاثة والإنعاش؛ (ج) التقييم الأولي التشاركي في المناطق الريفية؛ (د) التحليل والتخطيط الجنساني؛ (هـ) الرصد والتقييم؛ (و) الوعي الأمني. كما ستتناول حلقات العمل التدريبية الكفاءة والفعالية والمساءلة، مع التركيز بصورة خاصة على عمليات تقييم الاحتياجات والرصد والتقييم.

58- وسيستمر **البرنامج** في مساندته لحلقات العمل التدريبية التي تنظمها وحدة تقييم الأمن الغذائي وسيواصل مشاركته في هذه الحلقات التي تغطي تحليلات الاقتصاد الغذائي الأسري، واتساق عمليات جمع البيانات وتفسيرها.

الترتيبات اللوجيستية

59- الوصول إلى المستفيدين المستهدفين أمر أساسي لهذه العملية. وقد حمل عدم وجود خدمات جوية تجارية أو أي وسائل نقل أخرى للوصول إلى المناطق المحتاجة **البرنامج**، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إنشاء الخدمات الجوية المشتركة للأمم المتحدة في الصومال. ويتولى **البرنامج** إدارة الخدمات الجوية المشتركة نيابة عن وكالات الأمم المتحدة وشركائها المنفذين. وتمول العملية على أساس استرداد التكاليف. ومن أجل تيسير الأنشطة التشغيلية والرصد ومساندة المنظمات غير الحكومية الصغيرة في جهودها، تضطلع وكالات الأمم المتحدة بأعباء السفر الجوي للشركاء المنفذين لتلك الوكالات.

60- وميناء في كينيا هو ميناء الوصول الذي يعاد نقل الشحنات منه إلى ميناءي ميركا والمعن الصوماليين في شبيلي السفلى في الجنوب، وميناءي بوساسو في الشمال الشرقي وبربرة في الشمال الغربي. وإذا أعيد فتح الميناء الرئيسي في

مقديشيو في أثناء هذه العملية، فسوف يعود البرنامج تدريجيا إلى استخدام النقل البحري المباشر، بعد اتخاذ الاحتياطات الواجبة فيما يتعلق بالتخزين والأمن وإصلاح المرافق.

61- ومن ميركا والمعن، يقوم **البرنامج** بعمليات التوصيل إلى نقاط التسليم الأمامية المنتشرة في الجنوب. وسيتم الوصول إلى بعض المناطق مثل غيدو وجوبا السفلى برا من مندیرة وليبوي عبر الحدود؛ وسوف تستخدم المرافق الموجودة في مندیرة لتخزين رصيد احتياطي لأغراض الاستجابة العاجلة لاحتياجات البرنامج. وسيواصل **البرنامج** تخزين السلع الغذائية محليا في نقاط التسليم الأمامية الرئيسية مثل بيدوا في الجنوب وهارغيسا في الشمال.

62- من المرجح أن تظل قدرة البرنامج على التسليم محدودة بسبب تدهور البنية الأساسية في الصومال. وتدعو الحاجة في الكثير من الأحيان إلى الحيود عن الطرق المباشرة واستخدام طرق فرعية. وفي الحالات القصوى، قد يقتضي الأمر اللجوء إلى التوزيع جوا لتلبية أشد الاحتياجات الغذائية إلحاحا. ولم تؤخذ هذه الحالات الطارئة في الاعتبار عند حساب تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة.

63- وقد حسبت تكلفة نقل الأغذية من الموانئ الصومالية إلى نقاط التسليم الأمامية ثم إلى نقاط التوزيع الأخيرة على أساس عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش السابقة غير أن تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة خفضت بنسبة 28 في المائة، من 276 دولارا أمريكيا للطن المتري في بداية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش السابقة إلى 199 دولارا أمريكيا في الوقت الراهن. ولا تشمل أسعار النقل البري والتخزين والمناولة تكلفة النقل البحري من مومباسا إلى الموانئ الصومالية.

64- ويتم النقل بواسطة القطاع الخاص من خلال العمليات الموحدة لتقديم العطاءات التي يتبعها **البرنامج**. ولضمان تسلم الأغذية بصورة آمنة لنقاط التوزيع الأخيرة، يشترط على متعهدي الشحن التجاريين أن يودعوا لدى **البرنامج** مبالغ نقدية أو ضمانات مصرفية تعادل 50 في المائة من قيمة الشحن والتأمين للسلع الغذائية التي ينقلونها. وقد أثبت نظام الضمان هذا نجاحا بالغا في القضاء على عمليات نهب القوافل.

65- وحقق العمل بنظام تحليل عملية نقل السلع في المكاتب والمكاتب الفرعية القطرية تحسنا في قدرة وفعالية **البرنامج** فيما يتعلق برصد الأغذية ومتابعة تحركاتها من مخازن مومباسا إلى نقاط التسليم الأمامية ثم إلى نقاط التوزيع الأخيرة. وقد اضطلع **البرنامج** بدراسة لتقييم القدرات اللوجستية في عام 2001، وسيجري استعراض هذه الدراسة وتحديثها بصورة منتظمة.

66- اشترى المكتب القطري، بالتشاور مع فرع الشراء والعقود، من كينيا وزمبابوي، 302 18 طنا من الذرة و 344 طنا من خليط الذرة بالصويا في إطار العملية الحالية للإغاثة الممتدة والإنعاش. وفي ضوء التجارب الإيجابية السابقة، سيشجع **البرنامج** المساهمات النقدية من المانحين التي يمكن استخدامها في الشراء محليا.

الرصد والتقييم

67- تم استعراض النظام الحالي للرصد والتقييم في أكتوبر/تشرين الأول 2001 من أجل إيجاد شعور بالملكية لدى موظفي **البرنامج** وتعزيز قدراتهم على استعمال الأطر المنطقية لتصميم الأنشطة ونظم الرصد والتقييم. ويستهدف الاستعراض فحص أداء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش من المدخلات الغذائية وغير الغذائية والتنفيذ والنواتج إلى تقييم النتائج العاجلة والنتائج الطويلة الأجل، بغرض تعزيز نقاط القوة إلى أقصى حد ممكن والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

68- وتشمل استراتيجية الرصد والتقييم الخطوات التالية:

- رصد المدخلات والعمليات والنواتج لجميع الأنشطة من أجل توفير بيانات لتمكين المكتب القطري من متابعة الأنشطة في الميدان وتحليل المعلومات.
- تقييم النتائج من حيث مطابقتها للغرض والأهداف لعينة من كل نوع من أنواع النشاط. وستبين هذه العملية مدى سلامة تصميم المشروع وقيمة تكرار المشروع وتوسيع نطاقه، من أجل إتاحة الفرصة لإدخال تعديلات مستمرة على استراتيجيات الأنشطة.
- وسيكون تقييم تأثير عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مقارنة بأهدافها هو المحصلة النهائية لتقييم أنشطة العملية. وستعتمد أنشطة الرصد والتقييم على المؤشرات الواردة في الإطار المنطقي لتقييم الأداء وقياس التأثيرات.

69- ونظرا لأن أحد الأهداف الثلاثة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هو تحسين الحالة التغذوية والصحية، فإن عدم وجود بيانات أو وجود بيانات غير منتظمة بشأن الحالة التغذوية للأطفال يمثل تحديا صعبا للغاية. وسوف يعتمد **البرنامج** على البيانات الحالية التي يحصل عليها من اليونيسيف ومن وحدة تحليل الأمن الغذائي ومن الدراسات الأخرى المتاحة لدى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. أما الحالات التي لا تتوفر عنها بيانات كمية، فسوف ينظر **البرنامج** في استخدام المؤشرات النوعية للتغير في الحالة التغذوية الذي تلاحظه الأمهات.

70- وسوف يستخدم **البرنامج** والشركاء المنفذون معايير وقوائم مراجعة ونماذج إبلاغ موحدة لجمع البيانات بصورة منهجية. وسيؤدي هذا إلى رفع مستوى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تجمع من مواقع مختلفة في أوقات مختلفة وبواسطة راصدين مختلفين للأغذية وإلى تحسن اتساق هذه البيانات وإمكانية المقارنة بينها. وستنظم حلقات عمل دورية عن الرصد والتقييم للتأكد من اتساق نوعية البيانات وطرائق جمعها ولتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

71- ووفقا لمشروع (سياسة برنامج الأغذية العالمي في الرصد والتقييم الموجهين نحو النتائج)، سيجري المكتب القطري تقييما عند منتصف المدة في عام 2004. ونظرا لأن التكاليف الشاملة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية تزيد على 50 مليون دولار أمريكي، فسوف يقوم مكتب التقييم، بمكتب المدير التنفيذي، بتقييمها خلال عام 2005، قرب انتهاء مدة البرنامج. وتبلغ ميزانية تكلفة هذين التقييمين 000 85 دولار أمريكي.

الإجراءات الأمنية

72- رغم إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية في مقديشيو في عام 2000، ما زالت سلطات مختلفة تسيطر على معظم البلد، بما في ذلك أجزاء من مقديشيو. وقد خلص تقييم للحالة الأمنية اشتركت في إجرائه وكالات الأمم المتحدة مؤخرا إلى أن الصومال ما زالت من أخطر البيئات التي تعمل فيها الأمم المتحدة. وما زالت المرحلة الأمنية الرابعة (تعليق البرامج) أو الخامسة (الإجلاء) للأمم المتحدة مطبقة في جميع أنحاء الصومال، باستثناء هرغيسا، حيث تطبق المرحلة الثالثة.

73- والتهديدات الرئيسية التي يواجهها موظفو **البرنامج** في الصومال هي الاغتيال والخطف وقطع الطرق وأخذ الرهائن. والدوافع الرئيسية لهذه الأعمال هي الحصول على الأموال، أو عدم الاعتراف بالفصائل أو الأهداف السياسية من جانب المجتمع الدولي والضغائن ضد الأفراد أو الوكالات[13]. وفي هذا الصدد، يجب على موظفي **البرنامج** أن يكونوا على بينة من الآثار المترتبة على العمل في المعونة الغذائية، التي تمثل عملية ظاهرة للغاية ويسهل اعتراضها.

74- وقد وظف **البرنامج** استثمارات كبيرة في تدريب الموظفين والاتصالات والمعدات الأمنية. وبالنظر إلى الحالة الأمنية الخطيرة في الصومال، وإلى أن المعونة الغذائية قد تكون أحد أسبابها السياسية والمالية الأساسية، فإن إنشاء وظيفة لموظف أمني تابع **للبرنامج** تصبح ضرورية لكفالة توفير المساعدة للموظفين الميدانيين على أساس دائم. وقد أدرجت تكاليف الدعم المتعلقة بأمن الموظفين، بما في ذلك وجود موظف أمن ميداني، والاتصالات، ومعدات السلامة، والتدريب من أجل التوعية والسفر ضمن ميزانية تكاليف الدعم المباشر.

75- وقد اضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بالرصد المباشر للعمليات الميدانية وقام بتطبيق الإجراءات الأمنية تطبيقا صارما. ويسهم **البرنامج** في الوحدة الأمنية المشتركة للأمم المتحدة في الصومال على أساس تقاسم التكاليف، وقد زود **البرنامج** الوحدة بمعدات الأمن في عام 2001. ويقوم فريق من سبعة من موظفي الأمن برصد الوضع الأمني في البلد بصورة دائمة وبمرافقة موظفي الأمم المتحدة في مهامهم الرسمية داخل الصومال، عند الاقتضاء.

استراتيجية إنهاء العملية

76- نظرا لتكرر الفشل المحصولي، والفيضانات والجفاف، وعدم انتظام وتيرة التنمية الاقتصادية وانعدام الأمن، فإن من المرجح أن يستمر **البرنامج** في تقديم المساعدة لبعض الوقت. ويجب إذن استخدام موارد **البرنامج** بأسلوب يكفل الكفاءة والفعالية التكاليفية من أجل التصدي لحالات النقص الغذائي المزمن والحاد.

77- وستبذل جهود خلال تنفيذ العملية من أجل الانتقال تدريجيا من أنشطة الطوارئ إلى أنشطة الإنعاش في المناطق التي تنعم بسلام نسبي ولتعزيز آليات التصدي وإعادة العافية للاقتصادات المحلية. ومن شأن الحفاظ على قدرات الرصد في جميع أنحاء الصومال أن يساعد **البرنامج** في تحقيق هذا الهدف.

آليات التصرف في حالات الطوارئ

78- بالنظر إلى حالة عدم التيقن الشديدة من الوضع المتغير في الصومال، سيتبع أسلوب مرن لإعادة برمجة المخصصات الغذائية: يمكن إعادة برمجة الموارد المخصصة للمساعدة الغوثية الطارئة لاستخدامها لأنشطة الإنعاش والعكس بالعكس. وسيسعى **البرنامج** لتكوين وإدامة مخزون احتياطي من الأغذية في مومباسا يكفي 000 25 مستفيد عند توفر مساهمات غذائية كافية وبرمجة مسبقة للشحنات. وسيتيح هذا المخزون القدرة على التدخل العاجل.

79- في حال تحقق أي من السيناريوهات المذكورة في الجزء المتعلق بتقييم المخاطر، تصبح النتيجة المحتملة هي تشرد الناس على نطاق كبير. وفي مثل هذه الحالات، تصبح الاحتياجات ذات الأولوية هي المعونة الغذائية الطارئة، والمساكن

([13]) في عام 2001، قتل اثنان من العاملين في المنظمات غير الحكومية واختطف ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة. ووجهت تهديدات إلى أحد موظفي الأمم المتحدة وثلاثة من العاملين في المنظمات غير الحكومية. كما وقعت حوادث صغيرة أخرى، شملت إلقاء قنابل يدوية على مبان تابعة للأمم المتحدة.

والملاجئ المؤقتة، والإمدادات الطبية الأساسية ومياه الشرب المأمونة. وفي حالة نشوء حالة طوارئ غذائية واسعة النطاق، قد يلزم توجيه نداء منفصل من أجل تغطية الاحتياجات الإضافية.

80- ويحتمل أن ينتقل أثر أي أزمة أخرى تصيب الصومال إلى كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، وأن تتطلب استجابة من جانب **البرنامج** والوكالات الأخرى خارج الصومال. وسيتم تنسيق الاستجابة لمثل هذه الطوارئ مع وحدة التنسيق التابعة للأمم المتحدة. وسيواصل **البرنامج** رصد الحالة بالتعاون مع وحدة التنسيق ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

الاقتراح المتعلق بالميزانية والاحتياجات من المدخلات

81- ستصل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 191.00 10 إلى 2.9 مليون مستفيد خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2003 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2005، وستكلف العملية **البرنامج** 48 مليون دولار أمريكي، تشمل تكاليف أغذية بمبلغ 11.3 مليون دولار أمريكي.

التوصية

82- يوصى بأن يوافق المجلس التنفيذي على عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في حدود الميزانية المبينة في الملاحق.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالطن)	متوسط التكاليف للطن الواحد (بالدولار)	القيمة (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف - تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
- الحبوب	52 698	146 795	7.7
- البقول	6 198	262	1.6
- الزيت النباتي	2 478	647	1.6
- خليط الذرة بالصويا	1 824	268	488.8
مجموع السلع	**63 198**		**11.2**
النقل الخارجي			11.8
النقل الداخلي			0
المجموع الفرعي للنقل الداخلي والتخزين والمناولة			0
مجموع النقل الداخلي والتخزين والمناولة			**10.10.9**
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى			**805.3**
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة			**34.8**
باء - تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق الثاني للحصول على التفاصيل)			
مجموع تكاليف الدعم المباشر			**9.6**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**48.0**

(1) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية والموافقة على المشروع. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين كما هو الحال في جميع المشروعات التي يقدم لها **البرنامج** المساعدة وفي السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

احتياجات الدعم المباشر (بدولارات الولايات المتحدة)	
الموظفون	
3 680 600	الموظفون الفنيون الدوليون
1 670 427	موظفو الخدمة العامة الوطنيون
98 298	الموظفون الفنيون الوطنيون
75 000	المساعدة المؤقتة
30 000	العمل الإضافي
442 000	الحوافز
158 600	الخبراء الاستشاريون الدوليون
282 474	متطوعو الأمم المتحدة
1 344 242	السفر الرسمي للموظفين
75 000	تدريب الموظفين وتطوير قدراتهم
7 956 641	**المجموع الفرعي**
النفقات المكتبية والتكاليف المتكررة الأخرى	
119 920	إيجار المرافق
82 750	المرافق (العامة)
122 948	اللوازم المكتبية
299 488	الاتصالات وخدمات أخرى
72 508	التأمين
47 288	إصلاح المعدات وصيانتها
567 450	صيانة السيارات واستخدامها
50 440	النفقات المكتبية الأخرى
119 795	خدمات مؤسسات الأمم المتحدة
1 482 587	**المجموع الفرعي**
المعدات والتكاليف الثابتة الأخرى	
101 415	الأثاث، والأدوات، والمعدات
80 000	المركبات
76 305	تكنولوجيا المعلومات والإتصالات
257 720	**المجموع الفرعي**
9 696 948	**مجموع تكاليف الدعم المباشر**

الملحق الثالث

ألف - الاحتياجات الغذائية لكل قطاع، بالأطنان المترية

الاحتياجات الغذائية اللازمة لكل قطاع

القطاع	السنة	الحبوب	البقول	الزيوت النباتية	خليط الذرة بالصويا	المجموع
الإنعاش	الأولى	6 368 338	749 003	299 456	0 000	**7 416 798**
	الثانية	7 005 172	823 903	329 402	0 000	**8 158 477**
	الثالثة	7 705 689	906 294	362 342	0 000	**8 974 325**
المجموع الفرعي		**21 079 200**	**2 479 200**	**991 200**	**0 000**	**24 549 600**
الإغاثة	الأولى	7 374 043	867 288	346 747	0 000	**8 588 078**
	الثانية	7 019 715	825 614	330 086	0 000	**8 175 414**
	الثالثة	6 685 442	786 299	314 367	0 000	**7 786 108**
المجموع الفرعي		**21 079 200**	**2 479 200**	**991 200**	**0 000**	**24 549 600**
التغذية الانتقائية	الأولى	3 687 022	433 644	173 374	638 082	**4 932 121**
	الثانية	3 509 857	412 807	165 043	607 422	**4 695 128**
	الثالثة	3 342 721	393 149	157 184	578 497	**4 471 551**
المجموع الفرعي		**10 539 600**	**1 239 600**	**495 600**	**1 824 000**	**14 098 800**
المجموع الكلي		**52 698 000**	**6 198 000**	**2 478 000**	**1 824 000**	**63 198 000**

باء - البنود غير الغذائية

يعتمد تنفيذ مشاريع الإصلاح والإنعاش في أغلب الأحيان على توفر البنود غير الغذائية في الوقت المناسب وبالصورة المناسبة. والمؤسسات الحكومية في الصومال غير موجودة أو غير قادرة على تدبير تكاليف البنود غير الغذائية. وبالمثل ونظرا للقيود المتعلقة بالتمويل، فإن الشركاء المنفذين لا يستطيعون في أحيان كثيرة تحمل التكلفة الكاملة للمدخلات غير الغذائية ومن ثم يعتمدون على **البرنامج** في استكمال مواردهم المالية. واستنادا إلى التجارب السابقة، يحتاج أي مشروع للإصلاح والإنعاش في المتوسط إلى 40 طنا متريا من السلع الغذائية. أما المشاريع التي تحتاج إلى مدخلات نقدية فتقدر التكلفة اللازمة لها بمبلغ 000 25 دولار أمريكي لكل مشروع، يسهم **البرنامج** فيها بنسبة 40 في المائة لتغطية تكاليف مواد البناء والأعمال الميكانيكية والخدمات التقنية المحلية. ويغطي الشركاء المنفذون 60 في المائة من مجموع هذه التكاليف.

الملحق الثالث (تابع)

	عـدد المشاريع	تكلفة المشروع	التكلفة الكلية	مساهمة الشركاء المنفذين (60 %)	مساهمة البرنامج (40 %)
الالسنة الأولى	15	25 000	375 000	225 000	150 000
السنة الثانية	17	25 000	425 000	255 000	170 000
السنة الثالثة	19	25 000	475 000	285 000	190 000
المجموع	**51**		**1 275 000**	**765 000**	**510 000**

الملحق الرابع

ألف ـ مستويات الحصص الغذائية لكل قطاع ولكل سلعة

المجموع	خليط الذرة بالصويا	الزيوت النباتية	البقول	الحبوب	القطاع
الحصة الشهرية (كيلو غرام/فرد)					
17.4	صفر	0.6	1.8	15	الإنعاش
17.4	صفر	0.6	1.8	15	الإغاثة
17.4	3	0.9	1.5	12	التغذية الانتقائية
الحصة اليومية (غرام/فرد)					
580	صفر	20	60	500	الإنعاش
580	صفر	20	60	500	الإغاثة
580	100	30	50	400	التغذية الانتقائية
الجراية الشهرية للأسرة (كيلو غرام)					
104.4	صفر	3.6	10.8	90	الإنعاش
104.4	صفر	3.6	10.8	90	الإغاثة
104.4	18	5.4	9.0	72	التغذية الانتقائية

باء ـ القيمة التغذوية للسلع التي يقدمها البرنامج

الحصص اليومية (غرام/فرد) والسعرات الحرارية الموفرة									
النسبة المئوية للسعرات الحرارية من البروتينات	**النسبة المئوية للسعرات الحرارية من الدهون**	**عدد السعرات الحرارية**	**المجموع**	**خليط الذرة بالصويا**	**الزيوت**	**البقول**	**الحبوب**	**القطاع**
11.9	17.3	2 128	580	صفر	20	60	5500	الإنعاش
11.9	17.3	2 128	580		20	60	500	الإغاثة
13.2	17.9	2 158	580	100	20	60	400	التغذية الانتقائية

الملحق الخامس

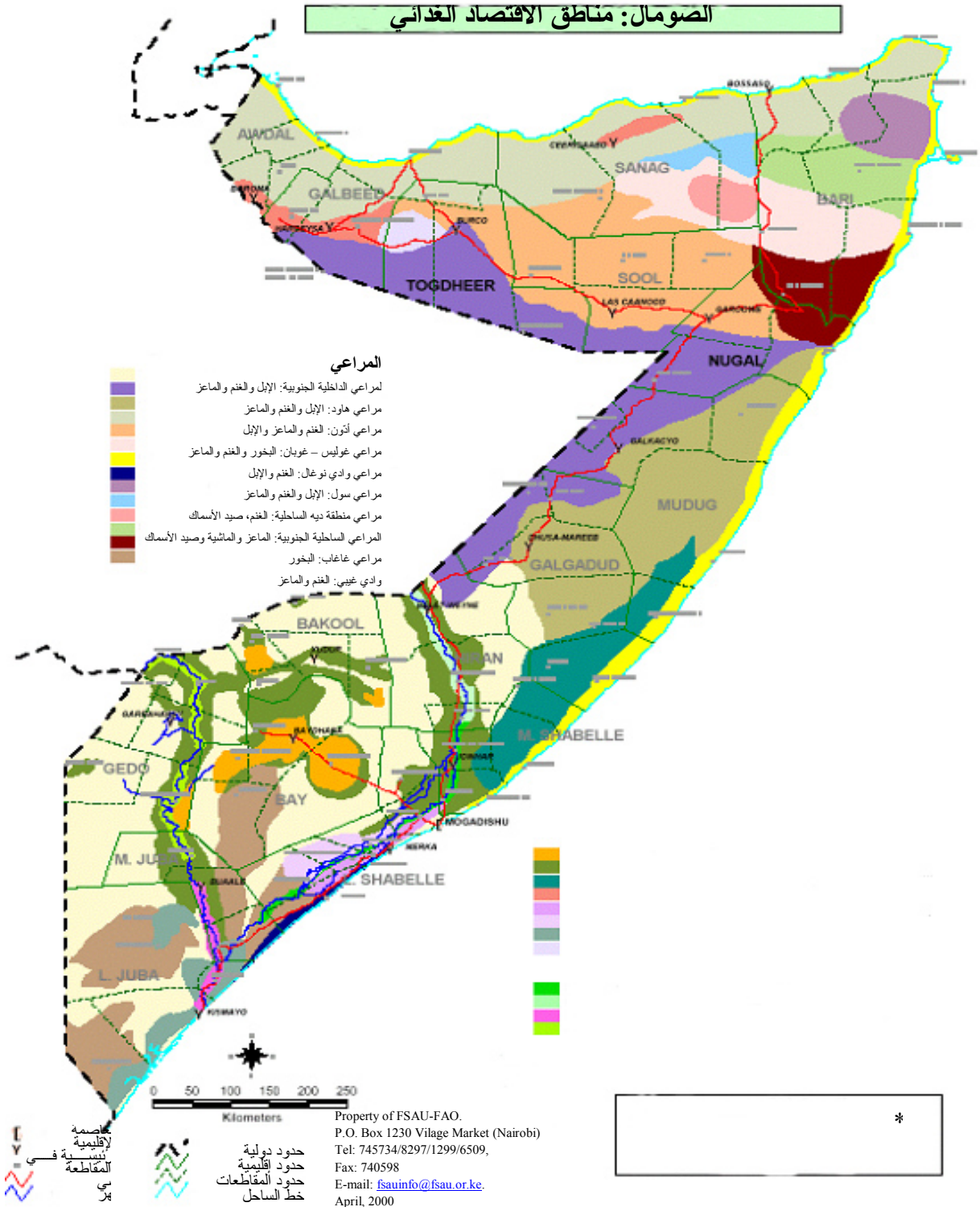

* وحدة تقييم الأمن الغذائي تدبير منظمة الأغذية والزراعة وحدة تقييم الأمن الغذائي، بتمويل من الجماعة الأوروبية ودعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الصومال ومكتب البرنامج في الصومال.

شركاء وحدة تقييم الأمن الغذائية هم مكتب **البرنامج** في الصومال، ونظام الإنذار المبكر للمجاعات، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق إنقاذ الأطفال – المملكة المتحدة، ومكتب برنامج الممم المتحدة الإنمائي في الصومال.

المرفق الخامس (تابع)

الصومال: طرق إيصال الأغذية: مبينة على خريطة الصومال